الارتقاء بمستوي خريج التعليم الجامعي والعالي في إطار مفهوم الجودة الكلية لمواجهة تحديات المستقبل

أ . د . فؤاد عبد اللطيف أبو حطب

كلية التربية جامعة عين شمس

أولاً : الحاجة إلى الدراسة :

تعد دراسة أحوال التعليم فى مصر ووسائل تطويره وتحديثه – لملاحقة التطورات والمتغيرات المتسارعة محليا وإقليمياً وعالمياً – على رأس الأولويات التى يجب التركيز عليها ، لمواجهة ما تمثله هذه التطورات من تحديات فى الحاضر والمستقبل .

ولعل أهم هذه التحديات هو تحول الانسانية من عصر ، أطلقت عليه تسميات مختلفة أشهرها عصر الصناعة ، أو الموجة الثانية ، أو الحداثة ، إلى عصر جديد نعيش ولادته الآن ، بعد فترة حمل امتدت طوال النصف الثانى من القرن العشرين.

ويطلق على العصر الجديد الوليد تسميات مختلفة أيضاً ، أشهرها عصر ما بعد الصناعة ، أو عصر المعلومات ، أو الموجة الثالثة ، أو ما بعد الحداثة ، وتتفق هذه الاتجاهات جميعاً على أن العصر الجديد سوف يشهد تغيراً شاملاً فى طبيعة المعرفة، وفى أنماط الانتاج والاستهلاك ، وفى نظام السلطة والادارة ، بل وفى خصائص الحياة اليومية للناس .

وهناك اتفاق على أن التحديات التى يحملها العصر الجديد لن يتصدى لها إلا رأس مال بشرى دائم الترقى ، دائب النمو ، سواء على المستوى الفردى أو على صعيد المجتمعات ، حتى يمكن للجميع المشاركة فى العالم الجديد من موقع الاقتدار ، وفى ظل سباق تنافسى بالغ الحدة .

وهناك أتفاق على أن الارتقاء بالثروة البشرية لن يحققه إلا تعليم تتوافر فيه شروط الجودة الكلية فى كافة مراحله ومستوياته ، ومن هنا يمكن القول بأن التعليم الجيد الفعال هو سفينة النجاة من طوفان تحديات المستقبل .

ألقيت هذه الورقة في المجلس القومي للتعليم بتاريخ ١٩٩٩/١٠/١٦ .

وأخيراً هناك اتفاق على أن كفالة تحقيق الترقى بنوعية التعليم وتوفير شروط الجودة الكلية فيه ، لن يتأتى إلا من خلال استحداث المنظومة التى توفر له ذلك فى جميع مراحله ، ابتداء من مرحلة ما قبل المدرسة وحتى التعليم الجامعى والعالى . ويبقى للتعليم الجامعى والعالى خصوصيته فى ذلك ، فهو قمة البناء التعليمى، ويلعب دوراً أساسياً فى حياة الأمم من خلال تلبية احتياجاتها من القوى البشرية التى تصنع حاضرها ، وترسى قواعد مستقبل التنمية فيها ، وفيه تتبلور القيادة العلمية والعملية للمجتمع ، وهو المسئول عن الحفاظ على التراث الثقافى وتنميته وتطويره ، ولن يتحقق ذلك إلا بالارتقاء بمستوى خريجى هذا التعليم .

وهذه الدراسة تتناول هذا الموضوع لأهميته البالغة بالنسبة إلى حاضر مصر ومستقبلها .

(ثانياً) تحديات المستقبل :

تتمثل تحديات المستقبل التى تواجه مصر ، والتى يجب الارتقاء بمستوى خريجى التعليم الجامعى والعالى لمواجهتها ، فى ثلاثة مشاهد هى : المشهد العالمى، والمشهد الإقليمى ، والمشهد المحلى .

أ - المشهد العالمى :

نحن نعيش اليوم فى عالم يمكن وصف معالمه الأساسية بأنها فى « طور التكوين » إذ أن ثورة التكنولوجيا أدت إلى ظاهرة العولمة ، وأن انتهاء الحرب الباردة أدى إلى سيطرة القطب الواحد ، وأن التغير فى الوزن النسبى لعناصر الانتاج أدى إلى اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلومات ، وأن انهيار اقتصاد القطاع العام أدى إلى التوجه نحو اقتصاد السوق وهى كلها إرهاصات للانتقال أو التحول من عصر إلى عصر آخر .

وقد صاحب ذلك عدد من التيارات العاصفة التى تعيد تشكيل الحياة ، والتى تنعكس على التعليم ، وهى :

(١) الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والمعرفية : والتى أكدت دور المعرفة باعتبارها مصدر القوة والسلطة فى العصر القادم ، والمنظور الأساسى للتنمية فيه. وقوة المعرفة تتأتى من أنها تمكن من يعلم من أن يتجاهل ، بل يستبعد ، بل يهيمن على من لا يعلم ، ويظل هدف سد فجوة المعرفة أو تضييقها بين الدول النامية والدول المتقدمة هدفا متحركا على حد تعبير تقرير التنمية فى العالم لعام ٩٨ - ١٩٩٩ ؛ فمع استمرار الدول الصناعية المتقدمة فى توسيع نطاق المعرفة لديها ،

تظل الدول النامية تلهث دائماً لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة ، وخاصة فى مجال انتاج المعرفة التى يجب أن يلعب التعليم المتطور الدور الأعظم فيه .

(٢) عولمة العملية الانتاجية : حيث تتزايد العلاقات المتبادلة ، والاعتمادية المتبادلة بين الدول . ولم يعد ذلك مقتصراً على تبادل السلع (بمعناها التقليدى) ، بل أصبح لتبادل المعلومات والأفكار والخدمات مكان الصدارة ، ويتطلب ذلك توفير مناخ لحرية التجارة وحرية الفكر ، وتهيئة فرص للاستثمار المحلى والأجنبى والإلتزام باتفاقيات الترخيص للحصول على المعرفة من الدول المتقدمة .. وهذه جميعاً تتطلب تغيرات جوهرية فى معتقدات سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية، وإجراءات تشريعية تقف حجر عثرة فى سبيل التطوير فى عدد من الدول النامية . ويبقى دائماً البديل الأكثر أهمية وهو إنتاج المعرفة محلياً من خلال تطوير حقيقى فى منظومة التعليم واستراتيجيات البحث والتطوير .

(٣) الاهتمام المتزايد بثقافة الجودة : فالعصر الجديد يدعو إلى إذكاء روح التنافسية الحادة وتفعيل آليات السوق ليس بالنسبة للسلع المادية وحدها ، وإنما بالنسبة أيضا إلى عالم المعرفة والفكر والخبرة والعمل ، وهذا ما سوف يفرضه الالتزام باتفاقيات حرية التجارة والخدمات خلال السنوات القليلة القادمة . وبالطبع فإن ذلك سوف يتطلب بالضرورة الاهتمام بالجودة فى كل عناصر العملية الانتاجية بمعناها الجديد (السلع ، الأفكار ، الأبحاث ، العمالة ... إلخ) . وقد تأكد – فى السياق الاقتصادى – أن وضع آليات لضمان جودة السلع المادية يؤدى إلى سوق أفضل للمنتجين وفائدة أكبر للمستهلكين . كما تأكد – فى السياق الاجتماعى – أن الارتقاء بنوعية الحياة يجعل الناس أكثر سعادة . ومن هنا كان لابد من الاهتمام بالارتقاء بنوعية التعليم والنهوض بمستوى جودته حتى يصبح خريجوه أكثر قدرة على الدخول فى السوق العالمى بتنافسيته الشرسة وعولميته المهيمنة بقدرات وإمكانات ومهارات ذات مستوى عالمى .

(٤) التغير فى مفهوم التعلم ووظيفته : ففى إطار التغيرات الجوهرية التى سوف يحدثها العصر القادم فى حياة الإنسان ، فإن عملية التعليم – التعلم لابد أن تتغير . ويمكن رصد عشرة تحولات واجبة حتى يمكن للتعليم أن يواكب هذه التغيرات وهى :

- التحول من الجمود إلى المرونة .
- التحول من ثقافة الاجترار إلى ثقافة الابتكار .
- التحول من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الاتقان والجودة .

- التحول من التجانس والتنميط إلى التنوع والخصوصية .
- التحول من التعلم محدود الأمد إلى التعلم مدى الحياة .
- التحول من التعلم المعتمد على الآخر إلى التعلم المعتمد على الذات .
- التحول من ثقافة التسليم إلى ثقافة التقويم .
- التحول من السلوك الاستجابى (رد الفعل) إلى السلوك الإيجابى (المبادرة والمخاطرة) .
- التحول من القفز إلى النواتج (استهلاك المعرفة جاهزة الانتاج) إلى معاناة العمليات (إنتاج المعرفة ويشمل ذلك إنتاج التكنولوجيا) .
- التحول من التعليم المعتمد على القهر والفرض والإجبار إلى التعلم من خلال الديمقراطية والمشاركة والاختيار .

ب - المشهد الأقليمى :

أنعكست بالطبع التحولات الكبرى التى تغير وجه العالم الذى نعيش فيه على العالم العربى ، إلا أنه وقف - ، ولا يزال يقف وهو على مشارف قرن جديد وألفية جديدة - إزاءها مستقبلا مستسلما على نحو يكاد يشبه ما حدث عندما واجه العصر الصناعى فى أوائل القرن التاسع عشر ، ويمكن أن نرسم الاستجابة للتحولات الراهنة فى المشهد العالمى فى صورة لاتختلف فى كثير أو قليل عن تلك التى صدرت من قبل ، فهى أقرب إلى السلوك الاستجابى (رد الفعل) منها إلى السلوك الإيجابى (المبادرة) ، وهو سلوك يتسم بالسلبية التى هى نتاج تراث أنتجته عصور التخلف ، ويشمل التواكل والاستسلام وضعف إرادة التغيير ، وكأنما كان للهزيمة أمام تكنولوجيا الغرب فى أوائل القرن التاسع عشر أن تمتد إلى قرنين من الزمان هما ثلثا عصر الصناعة .

هذا الوضع إن كان يمكن التسامح معه أو التهاون فيه فى العصر الصناعى - ربما لأسباب قد يرجع أهمها إلى أن العالم العربى قضى أكثر من قرن فى صراع مع الإستعمار الأوروبى - فإن العصر الجديد أشد خطراً وفتكاً بالأمم الضعيفة ، لأنه لن يتحكم فى ملايين البشر بالمال والاقتصاد ومصادر التكنولوجيا فحسب ، وإنما بالقيم والفلسفات والأفكار من خلال الثورة العاتية للاتصالات والمعلومات ، وهذا أشد خطراً وفتكاً من الاستعمار القديم .

وإذا كانت الدول الأوروبية الكبرى التى شاركت فى بناء وتكوين العصر

الصناعى سعت حثيثا للتكتل الإقليمى لمواجهة المشهد العالمى المعاصر تحقيقاً لمصالحها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ، فهل تكون فى ذلك عبرة لإحياء العمل العربى المشترك ، وإعادة الاعتبار لمشروعات التكامل الاقتصادى العربى وفى مقدمتها مشروع السوق العربية المشتركة ؟

إن الاجابة على هذا السؤال نرجو أن تكون بالايجاب ، وخاصة بعد أن أتاحت اتفاقيات حرية التجارة الفرص أمام الدول لإنشاء تكتلات إقليمية ، وأجازت لدول التكتل اتخاذ اجراءات وسياسات تفضيلية لمصلحة الأطراف المشتركة فيه دون الأطراف الأخرى .

والعمل العربى المشترك ليس عملا سياسياً واقتصادياً فحسب ، فهو بالإضافة إلى ذلك عمل إجتماعى وثقافى وتربوى مشترك ، من ثم تنشأ الحاجة إلى إستراتيجية جديدة للتربية فى العالم العربى تضع فى اعتبارها الظروف الإقليمية والعالمية المتغيرة ، وتجعل تحقيق جودة التعليم فى العالم العربى على رأس أولوياتها ، وبهذا وحده يمكن للعالم العربى أن يكون « المجال الحيوى » لسوق السلع والأفكار والبحوث والخدمات والعمل فيه ، والتى تتحدى بجودتها مايفد إليه من الخارج ، وتوفر فرص العمل لأبناء الوطن العربى قبل غيرهم ، وتتصدى للخطر الذى يمكن أن ينشأ إذا انفردت إسرائيل وحدها بهذه السوق ، وخاصة مع ما توفره لنفسها من عناصر الجودة فى نظام التعليم والبحث العلمى .

جـ - المشهد المحلى :

إن المجتمع المصرى - شأنه فى ذلك شأن المجتمعات المعاصرة - يتعرض لتغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية متنامية ومتسارعة نتيجة عوامل متعددة من بينها : التقدم العلمى والتكنولوجى ، وثورة المعلومات والاتصالات وغيرها مما عرضناه فى المشهد العالمى ، ومن المتوقع - بالطبع - أن تزداد تلك التغيرات حدة وتسارعا .

ولعل أهم التغيرات التى شهدتها مصر فى عقد الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين ما يلى :

١ - التحول الاقتصادى من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر بإدخال الخصخصة ، مع سعى جاد لبناء قطاع خاص ومنتج ومسئول ، يتجاوز الأزمات التى أحدثها الانفتاح الاقتصادى فى مراحله المبكرة .

٢ – ظهور التعددية السياسية من خلال نظام حزبى يسمح بالتعبير عن مختلف الآراء والعقائد والأيديولوجيات على نحو هيأ مساحة نرجو أن تزداد اتساعا فى المستقبل .

٣ –إنشاء مؤسسات يمكن أن تكون لها دور أكثر فعالية فى عمليات الديمقراطية والمشاركة ، ومنها زيادة فعالية القطاع الأهلى ، ونشاط الجمعيات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدنى .

٤ – تنفيذ مشروعات للتنمية الشاملة والمستمرة ، وخاصة المشروعات الكبرى التى تسعى بالخروج من دائرة الوادى الضيق إلى نطاق أرض الوطن الواسعة .

وبالطبع فإن مصر لا تزال تواجه تحديات ومشكلات لم تحل على مدى القرن العشرين ، ويتطلب ذلك التركيز على القضايا الأساسية الآتية :

١ – توسيع نطاق الديمقراطية المتاح على نحو يسمح بمشورة أكثر إيجابية وفعالية .

٢ – النهوض بالانتاج الاقتصادى والثقافى والمعرفى والبشرى على نحو يؤدى إلى إسهام إيجابى لمصر فى السوق العالمى والإقليمى .

٣ – رفع مستوى البحث العلمى والتطوير ودعم برامج ومشروعات إنتاج المعرفة والتكنولوجيا .

٤ – التصدى لسلبيات التعليم فى مختلف مراحله ومستوياته مع بناء منظومة تقويمية له من منظور مفهوم الجودة الكلية .

ثالثاً : الوضع الراهن لمستوى خريج التعليم الجامعى والعالى :

رغم الإسهامات الكبيرة للتعليم فى بناء مصر الحديثة على مدى قرنين ، والتضحيات الكبيرة التى قدمها التعليم للتصدى للاستعمار ومقاومته ، والمحاولات الجادة التى بذلت لتطويره والإرتقاء بمستواه ، إلا أن هناك شعوراً عاماً بأن التعليم يعانى فى الوقت الحاضر من مشكلات عديدة وأوجه قصور شتى ، من أهمها تدنى مستوى مخرجاته .

فالشكوى تكاد تكون عامة من هبوط مستوى الخريجين ، سواء فى التعليم قبل الجامعى أو الجامعى والعالى . ويعبر عن ذلك بوضوح نسبة كبيرة من المسئولين فى قطاعات الانتاج والخدمات فى المجتمع ، كما ظهر جليا فى ارتفاع نسبة بطالة الخريجين التى لا تعود إلى زيادة أعدادهم فحسب ، وإنما ترجع فى جوهرها إلى

نقص كفاءتهم ، بل أن نسبة كبيرة من الطلاب أنفسهم يذكرون – كما تشير نتائج الدراسات – أنهم لا يستفيدون مما يتعلمونه ، بل إن بعضهم يشعر بعدم جدوى التعليم وخاصة حين يواجه أزمة البطالة .

كما تشير نتائج بعض الدراسات أيضا إلى أن أولياء أمور الطلاب يعبرون عن عدم رضائهم عن التعليم ، فالحياة الجامعية بالنسبة لأبنائهم لا تتجاوز حدود مجرد الوجود فى الجامعة دون تفاعل إيجابى فى بيئة جامعية صحية وسليمة ، بل أن هؤلاء الأبناء – فى رأيهم – لا يكاد يطرأ عليهم تغير يذكر نتيجة التحاقهم بالجامعة ، بسبب : نقص تفاعل أعضاء هيئة التدريس مع طلابهم ، وعدم جدية برامج الرعاية الاجتماعية والأنشطة الطلابية ، والعزوف عن هذه الأنشطة ، وهناك نسبة من أولياء الأمور ينصحون أبناءهم بالابتعاد عن الاتحادات الطلابية خشية الانخراط فى أنشطة غير ملائمة ، أو خوفا من الانحراف السياسى أو السلوكى .

وتمتد الشكوى إلى أعضاء هيئة التدريس ، فهم غير راضين عن الضعف الظاهر فى مستويات الطلاب الجدد المقبولين بالجامعات ، وإذا كان الضعف يعزى فى جوهره إلى نقص كفاءة منظومة التعليم قبل الجامعى ، فإن عدم كفاءة منظومة التعليم الجامعى والعالى ذاتها يسبب قلقا لدى المؤسسة الجامعية ذاتها .

ولعل أوضح الأمثلة على ذلك : الجهود التى قام بها المجلس الأعلى للجامعات خلال السنوات الماضية لتنظيم عمليات تقويم الأداء الجامعى .

وقد صاحب هذا الهبوط فى مستوى خريجى التعليم الجامعى والعالى – الذى يشعر به الجميع – بضع مشكلات ، لعل أخطرها ما يسمى « مرض الشهادة» Diploma Disease ، والتى يسعى الطلاب للحصول عليها بأية وسيلة ، وقد ترتب على ذلك تدنى أساليب التدريس ، وتخلف المناهج ، وقصور البيئة التعليمية فى الجامعة ، وتفشى الأمراض التربوية الشائعة فى منظومة التعليم كلها (قبل الجامعى والجامعى والعالى على السواء) ، وأخطرها الدروس الخصوصية والغش فى الامتحانات .

ولعل أخطر الآثار السلبية التى ترتبت على ذلك : عدم الاعتراف ببعض الشهادات التى تمنحها الجامعات المصرية ، وفقدان مصداقية بعضها ، ناهيك عن تدنى مستوى الخريجين من خلال أى منظور مقارن بالمستويات العالمية .

رابعاً : منظومة الجودة الكلية فى التعليم الجامعى والعالى :

بالطبع لا يمكن للأحوال الراهنة لمستوى الخريجين أن ترضى أحدا أو تقنعه

بأن هذه النوعية من الخريجين يمكن أن تقود المجتمع إلى عالم القرن الحادى والعشرين بتحدياته الكبرى التى عرضناها من قبل .

وحتى تتهيأ المؤسسات التعليمية فى مصر (سواء على المستوى قبل الجامعى أو الجامعى والعالى) لتحمل أعباء تحديات المستقبل ، لابد لها أن تسعى إلى تحقيق الجودة الكلية فى جميع مكونات عملية التعليم ، بحيث تؤلف مكوناتها منظومة شاملة للجودة . وهذه المكونات هى :

أ - المدخلات : وتشمل :

١ - خصائص الطلاب : ويرتبط بها نظام القبول بالتعليم الجامعى والعالى.

٢ - خصائص البيئة العامة المحيطة بالجامعة أو المعهد .

٣ - خصائص البيئة الخاصة بالجامعة أو المعهد : وتشمل :

(٣-١) المبنى .

(٣-٢) الموارد.

(٣-٢) أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم .

(٣-٤) الإدارة الجامعية والجهاز الادارى .

(٣-٥) نظام الدراسة والخطط الدراسية .

(٣-٦) المناخ العام والروح المعنوية .

ب - العمليات : وتشمل ما يلى :

٤ - عمليات التعليم - التعلم : وتشمل :

(٤-١) البرامج والمناهج والمقررات .

(٤-٢) الكتب ومواد التعلم وتكنولوجيا التعليم .

(٤-٣) الأجهزة وتجهيزات المعامل والورش.

(٤-٤) المكتبة ومراكز تكنولوجيا المعلومات .

(٤-٥) طرق التدريس وأساليب التعلم .

(٤-٦) رعاية ذوى الإحتياجات الخاصة (المتعثرين والمتفوقين) .

٥ - عمليات التقويم :

(٥-١) التقويم المبدئى وطرق التعليم التعويضى .

(٥-٢) التقويم التكوينى وطرق التعليم العلاجى والتعليم الإثرائى .

(٥-٣) التقويم التجميعى للانتقال من فرقة لأخرى أو من مستوى تعليمى لآخر .

جـ - المخرجات : وتشمل ما يلى :

٦ - النواتج التعليمية المقيسة (باستخدام الامتحانات وأدوات التقويم) .

٧ - النواتج التعليمية غير المقيسة (معرفية، اجتماعية، أخلاقية ، شخصية) .

٨ - نواتج عامة أومهارات الحياة (اقتصادية ، ثقافية ، مهنية) .

٩ - التخرج ومنح الشهادة .

١٠ - التقويم البعدى (تتبع الخريجين) .

١١ - إعادة إنتاج آثار التعليم ونواتجه فى الأجيال التالية .

١٢ - منظومة التعلم مدى الحياة .

ويوضح الشكل (١) هذه المنظومة ومكوناتها .

خامساً : آلية الجودة الكلية فى التعليم الجامعى والعالى :

تعد جودة التعليم الجامعى والعالى مطلبا أساسيا لرفع كفاءة مخرجات العملية التعليمية بالتعليم الجامعى والعالى ، بما ينعكس أثره على رفع كفاءة الخريجين والارتقاء بمستوياتهم ، بحيث تصبح الشهادات التى يحصلون عليها معترف بها عالميا ، وهو ما يفتقده الخريج الحالى فى كثير من الأحيان .

وقد أخذت معظم النظم المتقدمة بمفهوم الجودة الكلية ، وأنشأت آليات لتحقيقها فى مختلف مراحل التعليم ، ولعل أشهرها آليتان : أولاهما آلية الاعتماد أو الإجازة accreditation السائد فى نظام التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وثانيهما آلية ضمان الجودة quality assurance المعمول به فى نظم التعليم الأوربية وخاصة فى المملكة المتحدة . (راجع ملحق الدراسة) .

ونحن فى مصر فى حاجة إلى استحداث آلية للجودةالكلية فى مختلف مراحل التعليم ، مستفيدين فى ذلك من خبرات الدول المتقدمة ، وتتألف الآلية المطلوبة من ثلاثة عناصر أساسية هى :

أ - تحديد المرجعيات (المعايير القياسية أو المستويات) :

يتطلب مفهوم الجودة الكلية فى التعليم تحديد المرجعيات (المعايير القياسية أو

المستويات) التى يجب توافرها فى جميع مكونات المنظومة – كما عرضت فى القسم السابق – وصولاً إلى مخرجات (خريجين) تحوز رضا المستفيدين منهم (مؤسسات المجتمع) ، ورضا المؤسسة المنتجة لهم عن أدائها (الجامعة أو المعهد) . ورضا الخريجين عن أنفسهم ، من خلال تحقيق أهداف الإتقان والتميز .

ويحتاج تحديد هذه المرجعيات إلى أعلى مستويات الخبرة تكون على وعى بالمشاهد العالمية والإقليمية والمحلية التى تناولها هذا التقرير ، وتتسم بالمرونة الواجبة للاستجابة للتغيرات التى تطرأ عالميا على هذه المرجعيات ، وأن يحدث فيها التطوير المنشود بالسرعة والكفاءة الواجبة .

ولتوضيح أهمية المرجعيات فى منظومة الجودة الكلية ، نعطى مثالا لأحد مكونات هذه المنظومة وهو المبنى (٣-١) . فقد ورد فى تقرير سابق عن التعليم الجامعى والعالى فى ضوء تحديات المستقبل – فى دورة المجلس القومى للتعليم الثالثة والعشرين لعام ١٩٩٦ – المرجعيات الآتيةعلى سبيل المثال :

حجرات محاضرات لطلاب الانسانيات	١ م٢ للطالب .
حجرات رسم لطلاب الفنون	٨ م٢ للطالب .
معامل لطلاب العلوم	٢٣م٢ للطالب .
معامل لطلاب الهندسة	٣٥م٢ للطالب .
مساحة خضراء	ضعف مساحة المبنى .
مكتبة	تسع ١٠ ٪ من الطلاب للاطلاع .

وبالطبع فإن تحديد هذه المرجعيات وغيرها فيما يخص المكونات الأخرى لمنظومة الجودة الكلية الواردة فى الشكل (١) يتطلب خبرات متخصصة وكفاءة عالية ، لابد من توافرها فى مجموعات عمل متحركة تتشكل لهذا الغرض لتحديد المرجعيات الواجبة للبيئة الخاصة بالجامعة والطلاب وعمليات التعلم – التعليم وعمليات التقويم ... إلخ .

ب – ضمان ومراقبة الجودة الكلية بالتعليم الجامعى والعالى :

يحتاج مفهوم الجودة الكلية فى التعليم وجود آلية للتقويم الداخلى للجودة ، تكون مسئولة عن ضمان الجودة ومراقبتها أو التحكم فيها ، وهذه الآلية تقوم بالمراجعة المستمرة والتحقق الدائم للتأكد من أن المخرجات التعليمية (وأى عملية مرتبطة بإنتاجها) تتوافر فيها المواصفات التى تحددها المرجعيات (أو المستويات)

المحددة لها . مع إقتراح وسائل الإرتقاء بعناصر المنظومة التعليمية للنهوض بمستوى المنتج البشرى للتعليم .

ومعنى ذلك أن آلية التقويم الداخلى بالجامعة يجب أن تشمل ما يضمن متابعة المرجعيات (المعايير القياسية أوالمستويات) لكل مكون من مكونات منظومة الجودة التى يوضحها الشكل (١) ، والإجراءات الواجبة لتحققها فيها ، وتوثيق هذه الإجراءات ، والمراجعة المنتظمة لها للتحقق من توافرها ، وتشخيص الصعوبات والمشكلات أولا بأول ، وإقتراح الأساليب العلاجية ، وتحديد المسئوليات عن النقائص والمثالب من ناحية ، وعن الإنجاز والتقدم من ناحية أخرى ، واقتراح البرامج التدريبية ، وبرامج التعلم مدى الحياة – للخريجين ولأعضاء هيئة التدريس وغيرهم من العاملين فى المؤسسة التعليمية، وغير ذلك مما يتطلبه تصحيح المسار وتصويب المسيرة .

كما تتطلب منظومة التقويم الداخلى للتعليم الجامعى والعالى وعياً دائماً باحتياجات المستفيدين من مخرجات هذا التعليم ، ومدى نجاح هذه المخرجات فى مقابلة تلك الاحتياجات . وتلعب التغذية الراجعة من المستفيدين – وخاصة قطاعات الانتاج والخدمات فى المجتمع – دوراً رئيسيا فى ذلك ، سواء من خلال استطلاع رأيهم مباشرة ، أو من خلال سلوك القبول للخريجين (التشغيل) أو الرفض (البطالة) عن طريق تتبع مستمر لهؤلاء الخريجين . وبإختصار فإن آلية التقويم الداخلى يجب أن تكون من مكونات منظومة التعليم الجامعى والعالى ، ويجب استحداثها وضمان فعالية أدائها ، ويمكن الاستفادة فى ذلك ببعض المبادرات الراهنة لبعض الجامعات ، مثل مركز تقويم الأداء الجامعى ، جامعة أسيوط ، ومركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة عين شمس بعد تطويرها من منظور مفهوم ضمان الجودة الكلية ومراقبتها .

ج – تدقيق الجودة الكلية للتعليم الجامعى والعالى :

من أهم عناصر الجودة الكلية للتعليم – إلى جانب العنصرين السابقين – وجود آلية للتقويم الخارجى للجودة . فالجودة الكلية تحتاج إلى عملية تدقيق من الخارج للتحقق من توافر مكونات هذه المنظومة فى المؤسسة التعليمية فى إطار المرجعيات (المعايير القياسية أو المستويات) المحددة لكل مكون من هذه المكونات.

وتقوم بعمليات تدقيق الجودة أو التقويم الخارجى لها هيئات مستقلة (ذات طابع غير حكومى) تكون مسئولة عن عمليات التقويم الخارجى للجودة الكلية ، وفيه يقارن الأداء الجامعى فى المؤسسة موضع التقويم بمستويات معيارية (محلية وإقليمية وعالمية) . ولعل أشهر نظم التقويم الخارجى للجودة الكلية المجالس والهيئات المسئولة عن نظام الاعتماد أو الإجازة (فى الولايات المتحدة الأمريكية)، ووكالات التحقق من الجودة (فى المملكة المتحدة)، (وقد عرضا فى ملحق هذه الدراسة) .

الشكل (١) منظومة الجودة الكلية للتعليم الجامعي والعالي

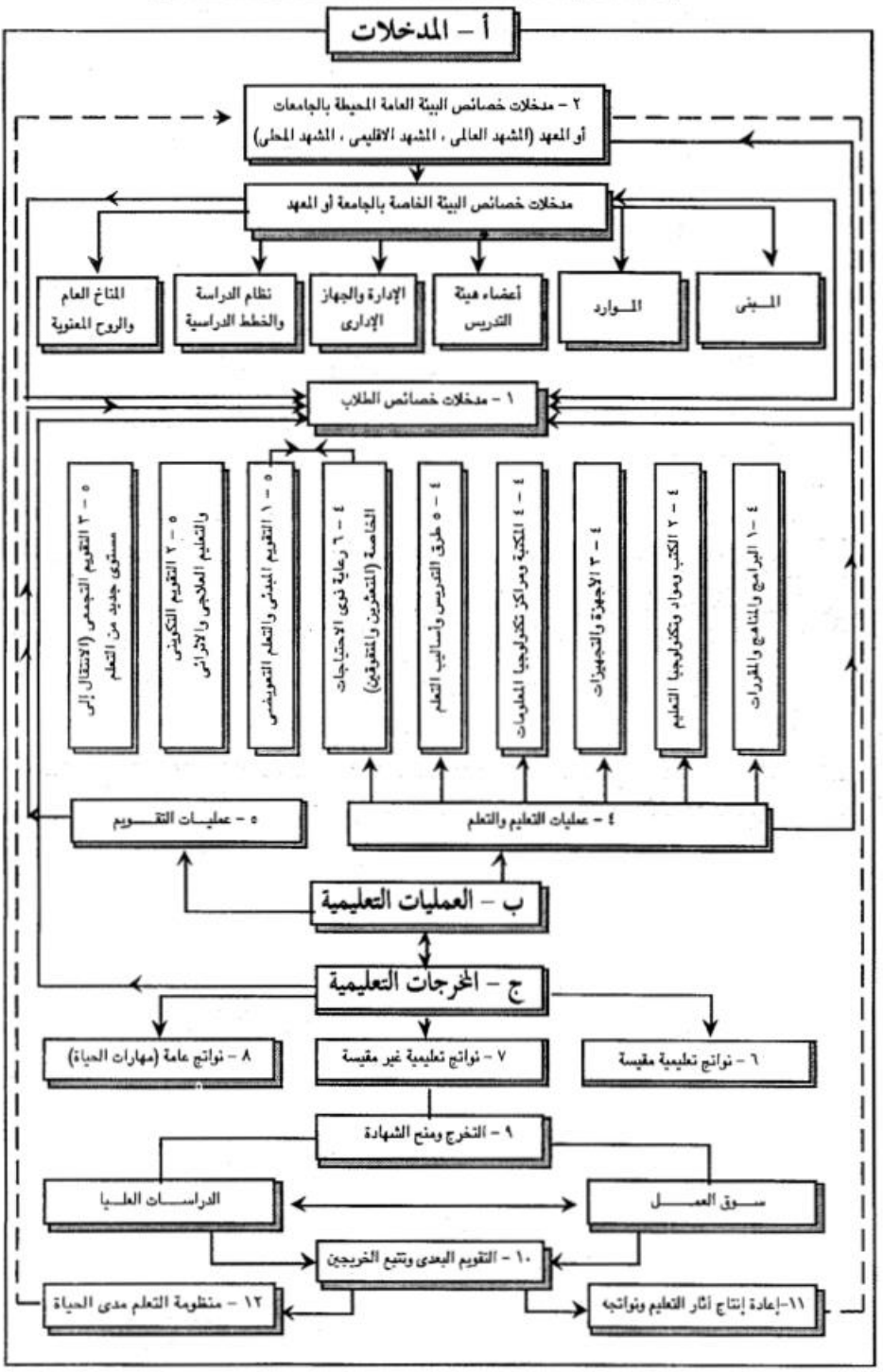

التوصـــيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

١- تكوين جماعات خبرة Brain Trust تكون بمثابة عقل الأمة من العلماء والمفكرين ورجال الأعمال والنقابات المهنية والجمعيات العلمية وغيرهم من قطاعات المجتمع المعنية لإعداد المرجعيات (المعايير القياسية أو المستويات) لكل مكون من مكونات منظومة الجودة الكلية للتعليم الجامعى والعالى ، مع الإسترشاد فى جميع الأحوال بالخبرات العالمية فى الدول المتقدمة ، ومع استشعار مستمر للتغير فى هذه المرجعيات على المستوى العالمى .

٢ – إنشاء آلية للتقويم الداخلى للجودة الكلية فى كل جامعة أو معهد ، تكون مسئولة عن ضمان الجودة ومراقبتها داخل المؤسسة التعليمية ، على أن تشمل هذه الآلية جميع المستويات ، إبتداء من القسم العلمى فالكلية فالجامعة .

٣ – إنشاء مؤسسة قومية مستقلة غير حكومية (وبدعم الدولة والقانون) تتولى مسئولية التقويم الخارجى للجودة الكلية فى مؤسسات التعليم الجامعى والعالى، وتكون لها صلاحيات ومسئوليات الاعتماد أو الإجازة التى تؤديها بعض المؤسسات المماثلة فى بعض النظم التعليمية، مع الاسترشاد فى جميع الأحوال بتجارب وخبرات الدول المتقدمة والاستفادة منها . على أن يكون ذلك بالنسبة للجامعة ككل أو للبرامج المتخصصة (التعليم الطبى ، الهندسى ، الزراعى ، التربوى ، تعليم اللغات) التى تقدمها .

٤ – إتصال مؤسسة التقويم الخارجى للجودة الكلية للتعليم الجامعى والعالى المقترح إنشاؤها بالمؤسسات المماثلة فى جميع دول العالم لإعادة الاعتبار لبعض الشهادات التى تمنحها الجامعات المصرية ، وتحقيق الاعتراف المتبادل بين الجامعات المصرية والجامعات الأخرى .

٥ – السعى المستمر للإرتقاء بمستوى خريج التعليم الجامعى والعالى ، من خلال تطوير مكونات العملية التعليمية ، وخاصة فيما يلى :

أ – تطوير نظام القبول بالجامعات والمعاهد العليا للارتقاء بمستوى المدخلات، مع استحداث نظام يتسم بالفعالية والموضوعية والعدالة يكون بديلاً للنظام الحالى الذى يعتمد على نتائج امتحانات الثانوية العامة وحدها .

وفى هذا الصدد ، نشير إلى أن معظم النظم التعليمية المعاصرة لا تعتبر شهادة إتمام التعليم الثانوى وسيلة الالتحاق الوحيدة بالجامعة ، وذلك للتمييز بين مهام التعليم قبل الجامعى والقبول بالتعليم الجامعى والعالى ، فهذا الربط الوثيق بينهما أدى بالتعليم الجامعى والعالى أن يصبح أسيراً للتعليم قبل الجامعى وتتحكم فيه مستويات هذا التعليم باعتبار مخرجاته هى مدخلات التعليم الجامعى والعالى ، ومن ناحية أخرى فقد أدى إلى عدم قدرة التعليم قبل الجامعى على تحقيق أهدافه كاملة نتيجة لأنه أصبح حلبة السباق المحموم فى الثانوية العامة للحصول على درجات فى امتحان يوصف بأنه « امتحان مسابقة » ، بينما هذا الامتحان قصد به أن يكون «إقراراً بإتمام الدراسة الثانوية واعترافا بتحقيق أهداف التعليم الثانوى » ، كما جاء فى توصيات المؤتمرات المتتابعة لوزراء التعليم العرب منذ عام ١٩٥٣ .

وفى تطوير نظام القبول بالتعليم الجامعى والعالى يمكن المفاضلة بين النظامين السائدين فى الدول المتقدمة ، وأولهما تطبيق اختبارات قبول للتعليم الجامعى والعالى على خريجى التعليم الثانوى (باشتراط حد أدنى من درجات شهادة الثانوية العامة) ، وقد استقرت هذه الاختبارات فى الدول التى تطبقها (وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والنظم المماثلة) حيث تقوم بإعدادها وتنظيمها وإدارتها واتخاذ قرارات القبول أو الرفض مؤسسات قومية رفيعة المستوى.

أما النظام الثانى فهو استحداث صف دراسى أو أكثر ضمن منظومة التعليم قبل الجامعى ، يتلقى فيه الطلاب دراسة منتظمة رفيعة المستوى ، تشارك فى وضع برامجها وامتحاناتها الجامعات مع وزارة التربية والتعليم . وعادة ما يسمى هذا النظام « المستوى الرفيع أو المتقدم » أو « البرنامج التأسيسى » ، (وهو النظام القائم فى المملكة المتحدة وعدد من النظم المماثلة) .

وبالمقارنة بين النظامين السابقين يمكن القول بأن النظام الثانى (المستوى الرفيع أو البرنامج التأسيسى)هو الأكثر ملاءمة للظروف الاجتماعية والتربوية فى مصر، حيث إن استخدام البديل الأول (نظام اختبارات القبول) يتطلب وجود مؤسسات قوية تتولى تنظيمه وإدارته ،

ومن أهم النتائج الإيجابية للنظام المقترح : تخفيف الأعباء النفسية والاجتماعية والمادية على منظومة التعليم كلها ، ورفع كفاءة مخرجات التعليم قبل الجامعى حيث يركز هذا التعليم على تحقيق أهدافه ، وزيادة الأهتمام وتعاظم الجدية فى السعى لتحقيق الأهداف الغائبة فى التعليم كله ، ومنها الأهداف المعرفية العليا كالإبداع والتفكير الناقد والجوانب المهارية والوجدانية والاجتماعية والأخلاقية .

ب – إدخال برامج للتعلم التعويضى تقدم للطلاب الجدد بعد تشخيص جيد لصعوبات التعلم ومستوياتها لديهم من خلال نظام فعال للتقويم المبدئى أو الأولى، وذلك للتغلب على هذه الصعوبات التى تعترض سبيل الطلاب الجدد مع تزويدهم بالمهارات الأساسية اللازمة للدراسة الجامعية والعالية. وخاصة : إتقان اللغة العربية، إتقان إحدى اللغات الأجنبية، إتقان مهارة التعامل مع تكنولوجيا المعلومات، مهارات الدراسة والتعلم الذاتى.

ج– التطوير المستمر فى البرامج والمناهج والمقررات واستحداث آلية لهذا التطوير تستجيب بفعالية وسرعة للتغير.

د– تطوير طرق اختيار وإعداد وتدريب وتنمية وترقية أعضاء هيئة التدريس، مع التحرر من نظام التوليد الذاتى السائد حاليا فى الجامعات والمعاهد العليا، والتركيز فى جميع الأحوال على إذكاء روح المنافسة العلمية الشريفة.

هـ–بناء منظومة للتعلم مدى الحياة لأعضاء هيئة التدريس، تساعدهم على تطوير معارفهم ومهاراتهم والاطلاع على الجديد فى مجالات تخصصهم من ناحية ، وفى مجال التدريس الجامعى من ناحية أخرى .

و– التفاعل الإيجابى أثناء مراحل تكوين الطالب (خلال التدريس) بين مؤسسة التعليم الجامعى والعالى ومؤسسات الانتاج والخدمات فى المجتمع، بحيث تصبح هذه المؤسسات (أى مؤسسات المجتمع) مجالات لتدريب الطلاب، ويشمل ذلك: المستشفيات والمصانع والمدارس والبنوك والمحاكم وغيرها.

ز– الاهتمام بالتقويم التكوينى وما يصاحبة من برامج للتعليم العلاجى للطلاب المتعثرين، وللتعلم الإثرائى للطلاب المتفوقين والموهوبين. مع تنظيم برامج لرعاية الطلاب المتفوقين من خلال تنظيم مسار يخصهم (يكون شبيها بنظام الدرجة الجامعية الممتازة الذى كان معمولا به من قبل) .

ح– تطوير نظام الامتحانات النهائية بحيث تحقق التكافؤ فى مستويات الخريجين من مختلف الجامعات، وتتفق مع المرجعيات (المعايير القياسية أو المستويات المحددة)وأن يكون ذلك فى إطارمن المعايير العالمية.

ط- التوسع فى نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد ، تحقيقا لمبدأ التعلم مدى الحياة للطلاب والخريجين. مع حث مؤسسات المجتمع المدنى (النقابات المهنية، الجمعيات العلمية .....الخ) على القيام بدورها فى هذا المجال.

ى- القيام بدراسات مستمرة حول تتبع الخريجين واحتياجات مجالات العمل والتغيرات المتسارعة فى الظروف المحلية والاقليمية والعالمية، على أن تنعكس نتائجها على تطوير البرامج فى التعليم الجامعى والعالى ويمكن أن تقوم بهذه الدراسات آلية التقويم الداخلى للجودة الكلية المقترح إنشاؤها.

ملحق

بعض نظم الجودة الشاملة للتعليم الجامعي والعالي

أولا- نظام الاعتماد أو الإجازة Accreditaion

يقصد بنظام الاعتماد أ و الإجازة قبول المستوى التعليمى والعلمى للمؤسسة التعليمية والاعتراف بها من قبل هيئة خارجية مسئولة عن ذلك، وشهادة لهذه المؤسسة بأنها استوفت الشروط اللازمة لذلك. وهو النظام المعمول به فى الولايات المتحدة الأمريكية.

أهداف الاعتماد أو الإجازة:

١- التأكد من جودة المستوى العلمى والتعليمى للمؤسسة التعليمية، وقدرتها على تحقيق رسالتها التربوية ومصداقيتها ، من خلال فحص التزامها بعدد من الضوابط والمعايير (المرجعيات أو المستويات) .

٢ -حث مؤسسات التعليم العالى، بكافة أنواعها ، على القيام بمراجعات دورية للتقويم الذاتى لبرامجها العلمية وقدراتها المادية والمعنوية، بما يضمن تطوير مستواها نحو الأفضل .

٣ - تشجيع اتخاذ الإجراءات المختلفة للتوصل إلى أقصى درجة من الجودة والكفاءة والفاعلية فى البرامج الدراسية .

٤ - تشجيع التنافس المشروع بين مؤسسات التعليم العالى ، بكافه أنواعها، من خلال منح الاعتماد على مستويات مختلفة (ممتاز، جيد جداً ، جيد)، وإعلان درجات التصنيف فى الجودة (Scoring or Rating System)فى وسائل الإعلام المختلفة.

أنواع الاعتماد:

١- الترخيص الأولى (أو الاعتماد العام) :

يمنح هذا النوع من الترخيص تأهيلا أوليا ومبدئيا للمؤسسة التعليمية باعتبارها وحدات عاملة متكاملة Total Operating Units. ويمثل الحصول على هذا النوع من الاعتماد الخطوة الضرورية الأولى للبدء فى العمل، والتأكد من أن المؤسسة التعليمية ككل قد استوفت الشروط والمعايير أو المرجعيات والمستويات العامة، ومنها:

- معايير تخطيطية تخص الحرم الجامعى.
- معاييرمعمارية تخص الأبنية والمساحات المتوفرة لكل فعالية.

- معايير أكاديمية (البرامج التعليمية، الأساتذة، عدد الطلبة) .
- معايير إدارية (الهيكل الإدارى، والموظفون والعاملون) .
- معايير مالية (الهيكل والموارد المالية والموازنة) .
- معايير الموارد والخدمات (المختبرات، المكتبة ، الخدمات المختلفة) .
- معايير النشاطات اللاصفية.

٢- الاعتماد الأكاديمى المتخصص:

يمنح هذا النوع من الاعتماد عادة للبرامج الاكاديمية المتخصصة بعد حصول المؤسسة التعليمية على الترخيص الأولى أو الإعتماد العام ، وبعد تخرج الدفعة الأولى بسنة واحدة على الأقل لضمان الحصول على عملية تقويم متكاملة، من خلال فحص دقيق لكل ما يتعلق بالبرامج الدراسية فى كافة مراحلها، وأعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم الاكاديمية وخبراتهم ونشاطاتهم البحثية وعدد الطلاب وأدائهم فى الامتحانات الشهرية والنهائية وسجلاتهم الاكاديمية، وتوافر مصادر التعلم كالمكتبة والمختبرات وكافة المستلزمات الأخرى .

٣ - الأعتماد المهنى المتخصص :

يمنح هذا النوع من الأعتماد المتخصص للشهادة الأكاديمية والمهنية كالعلوم الطبية والهندسية والمحاماة . وإدارة الأعمال وغيرها ، من قبل مؤسسات اعتمادية تقوم بها النقابات والاتحادات أو الروابط المهنية الخاصة بكل مهنة . وفى العديد من الدول المتطورة فى المجال التعليمى المهنى . يتوجب على الطالب الذى حصل على شهادة البكالوريوس فى الهندسة ، على سبيل المثال ، اجتياز امتحان أو عدد من الامتحانات المهنية الخاصة للحصول على رخصة الممارسة فى حقل الاختصاص .

وفى العديد من الحالات، تعقد ترتيبات واتفاقيات خاصة بين المؤسسات المهنية والمؤسسات التعليمية لوضع الضوابط والمستلزمات الاكاديمية والتدريب العملى الكفيلة بمنح هذه البرامج الاكاديمية نوعا من التأهيل يترتب عليه إعفاء الخريج من عدد من هذه الاختبارات أو جميعها. وقد يعنى هذا أن بعض البرامج الاكاديمية المهنية تحتاج للحصول على اعتمادين :أحدهما من الجهة المسئولة عن الاعتماد الاكاديمى المتخصص، والآخر من الجهة المسئولة عن الاعتماد المهنى المتخصص

مراحل الاعتماد أو الإجازة

تتكون مراحل الحصول على الاعتماد أو الإجازةمن ثلاث مراحل كما يلى:

١- الدراسة الذاتية:

تقوم المؤسسة التعليمية الراغبة فى الحصول على الاعتماد بإعداد دراسة تفصيلية وشاملة عن أوضاعها الحالية بشكل متكامل، وحسب متطلبات الجهة المانحة للاعتماد . وتشمل هذه الدراسة : كافة المعلومات الخاصة ببرامجها الأكاديمية وهيكلها الإدارى والمالى ، والخدمات التى تقدمها للمجتمع المحلى ، ومجالات البحوث والتطوير التى تقوم بها ، إلى غير ذلك من المعلومات المطلوبة . وتدعم هذه الدراسة بكافة الوثائق الضرورية على شكل ملاحق وجداول وبيانات توضح مصداقية الدراسة . و قد تحتوى الدراسة الذاتية على التصورات المستقبلية ذات المدى القريب والمتوسط والتخطيط للتطورات الهامة للمؤسسة التعليمية كأحد المؤشرات الإيجابية لفعاليتها فى تطوير ذاتها . وتقدم هذه الدراسة للجهة المانحة للاعتماد لكى تشكل القاعدة والأساس فى عملية التقويم .

٢-الزيارة الميدانية :

تشكل الهيئة المانحة للاعتماد لجنة أوعدد من اللجان المتخصصة لدراسة الوثائق المقدمة من قبل المؤسسة التعليمية ، والقيام بزيارة أو زيارات ميدانية للتأكد من مصداقية الدراسة الذاتية المقدمة ، وإجراء المقابلات الميدانية مع الأساتذة والإداريين والطلبة والخريجين ، والاطلاع بشكل مباشر على كافة الأوضاع الحالية بهدف تقويم مستوى هذه المؤسسة التعليمية ، وإعداد اللجنة تقريرها الذى ترفعه للجهة المسئولة عن منح الاعتماد . وتتكون هذه اللجان عادة من عدد مناسب من المتخصصين والأكاديميين والتربويين من ذوى الخبرة فى مجال الاعتماد .

القرار النهائي :

تقوم الجهة المسئولة عن منح الاعتماد بدراسة جميع التقارير والملاحظات والتوصيات المقدمة لها من قبل المؤسسة التعليمية ومن لجان الزيارات الميدانية ، وتتخذ قرارها على ضوء مدى التزام المؤسسة التعليمية بالمعايير أو المرجعيات المطلوبة . ويتم منح الاعتماد لفترة محدودة من الزمن تتراوح ما بين ٢-٥-١٠سنوات . وذلك حسب وضع المؤسسة التعليمية وتاريخ تأسيسها . ويجوز للمؤسسة التعليمية أن تستأنف ضد أى قرار سلبى قد يصدر عن الجهة المسئولة وذلك حسب شروط معنية . ومن الممكن تقسيم أنواع هذا القرار حسب ما يلى :

-منح الاعتماد دون أية شروط.

-منح الاعتماد بشروط.

-رفض الاعتماد .

وحصول المؤسسة التعليمية على الترخيص الأولى أو الاعتماد العام هو المرحلةالأولى للحصول على الاعتماد الكامل ، وهو بمثابة إعلان بأن المؤسسة قد تهيأت للحصول على الاعتماد الكامل خلال مرحلة زمنية لاتتجاوز عادة فترة ما بين ٣-٦ سنوات من الترشيح للاعتماد Candidacy for Accreditation ، وأن هذا الترشيح لا يعنى بالضرورة أن المؤسسة قد حصلت على الاعتراف الكامل، بل يعنى فقط بأنها قد باشرت عملها حسب الأصول المتبعة واستوفت الشروط والمعايير الأولية لأداء وظيفتها . وقد يطلق على هذه الخطوة عملية الحصول على الشرعية أو الأهلية Eligibility. ويمنح هذا الترخيص عادةللمؤسسة التعليمية ككل ، ولا يمثل اعترافا بالبرامج الأكاديمية والتخصصات ، التى تقدمها بأى حال من الأحوال .

أما الاعتماد الكامل فهو يعنى الاعتراف الرسمى بأهلية المؤسسة التعليمية لأداء مهامها ، وأنها استوفت الشروط والمعايير المطلوبة ، وأصبحت قادرة على تحقيق أهدافها بالجودة والنوعية اللازمة فى كافة برامجها الأكاديمية المتخصصة، وأنها تستطيع الاستمرار بقدراتها الذاتية على النمو والتطوير .

معايير الأهلية :

١ - أن تحدد المؤسسة التعليمية أهدافها التعليمية والتربوية بما يتلاءم مع حاجة المجتمع الذى تعمل فيه.

٢ - أن يكون لها مجلس أمناء يعمل كأداة مستقلة لرسم السياسات العامة ، ويكون من بين أعضائة ممثلون للمصالح العامة من خارج المؤسسة التعليمية .

٣ - أن يكون لها مدير أو رئيس تنفيذى يكون مسئولا عن المؤسسة التعليمية ومعه عدد كاف من الموظفين والإداريين لإدارة أمور المؤسسة .

٤ - أن تقدم على الأقل ، واحداً أو أكثر من البرامج التعليمية التى تؤدى إلى منح شهادة البكالوريوس فى التخصص المعين ، مع تحديد أهداف كل تخصص ، والوسائل المتاحة لدى المؤسسة لتحقيق هذه الأهداف .

٥ - تخصيص نسبة لابأس بها من المقررات المعرفية والثقافية العامة كمتطلبات أساسية لكل برنامج أكاديمى مطروح ، بغض النظر عن طبيعة التخصص .

٦ – أن يتوفر لديها عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس من ذوى الأهلية والخبرات التدريسية الملائمة للتخصصات المطروحة، بما فى ذلك الأساتذة المتفرغون للعمل فى المؤسسة Core Faculty

٧ – أن تقدم الدلائل بأن لديها كافة القدرات والوسائل التعليمية لأداء عملها بشكل جيد (قاعات دراسية ، مكتبات ، مختبرات .....)

٨– أن تحدد سياسات القبول فيها بما يتلاءم وأهدافها المعلنة . وحسب كل تخصص، ومستوى الشهادات التى تمنحها للطلبة .

٩– أن تقدم الدلائل على إنها تخطط لتطوير ذاتها فى كافة المستويات الأكاديمية ، والإدارية ، والمالية، والمكتبية ، بالإضافة إلى تطوير حرمها الجامعى.

١٠– أن يكون لديها قاعدة مالية واضحة ، مع احتياط مالى كاف لضمان استقرارها المستقبلى ، وأن تقدم كافة الوثائق المصدقة التى تثبت ذلك.

١١– أن تعلن وتنشر نظامها الداخلى وتحدد فيه : الرسوم الدراسية، ومتطلبات القبول، والسياسات الداخلية ، وتنظيماتها الداخلية ، وتعليمات منح الشهادة ، وكل ما يتعلق بالأمور التى تهم الطلبة خلال الفترة الدراسية .

١٢ – أن يكون لديها برنامج للبحث العلمى ووسائل لدعمه وتشجيعه ، بحيث لا يقتصر عملها على التدريس فقط ، بالإضافة إلى برنامج لخدمة المجتمع المحلى والتفاعل معه من خلال التعليم المستمر والبحوث المشتركة وغيرها .

ثانياً : نظام تقويم الجودة الكاملة :

تقويم الجودة الشاملة له تاريخ طويل فى المملكة المتحدة ، وقد بدأ بمنظومة التعليم قبل الجامعى بما يسمى التفتيش Inspection الذى تحول خلال العقد الأخير من القرن العشرين إلى نظام مراقبة المستويات التعليمية OFSTED . ثم انتقل إلى التعليم الجامعى والعالى . وعلى الرغم من وجود بعض التشابه بينه وبين نظام الأعتماد أو الإجازة الذى تأخذ به الولايات المتحدة الأمريكية والنظم التعليمية المماثلة ، إلا أن هناك بعض أوجه الاختلاف التى تجعل تقويم الجودة أكثر شمولا من حيث الأهداف والوظائف والنواتج .

وقد انتشر مفهوم الجودة الكاملة فى عدد من الأقطار الأوربية ، كما شاع استخدامه فى اليابان ، وفى جميع الأحوال فإن التقويم فى هذه الحالة هو مسئولية مؤسسات مستقلة غير حكومية تدعمها الدولة . ومن ذلك ، وكالة ضمان الجودة فى التعليم العالى ، فى المملكة المتحدة quality Assurance Agency (QAA) For

Higher Education والتى تتولى التقويم الدورى لجامعات بريطانيا وتنشر تقاريرها بنتائجها وتوصياتها .

أهداف تقويم الجودة الكاملة :

١ – معاونة مؤسسات التعليم الجامعى والعالى على تطوير أدائها وتحسين مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها .

٢ – زيادة الثقة العامة فى أداء مؤسسات التعليم الجامعى والعالى سواء محليا أو عالميا ، وفى مستويات الشهادات التى تمنحها .

٣ – معاونة مؤسسات تمويل التعليم الجامعى والعالى على اتخاذ قرارات بشأن تطوير مسئولياتها .

٤ – توفير معلومات موثوق بها يستفيد بها جميع الأطراف المرتبطة بمؤسسة التعليم الجامعى والعالى ، ويشمل ذلك الطلاب وأولياء الأمور وأجهزة التعيين والتشغيل للخريجين وأصحاب الأعمال والأجهزة الحكومية ومؤسسات التمويل، بل وأعضاء المؤسسة أنفسهم من أكاديميين وإداريين .

٥ – تحقيق مبدأ الوضوح والصراحة والشفافية حول مستوى مؤسسة التعليم العالى والجامعى ، وخاصة ما يتصل بمستوى البرامج التى تقدمها والشهادة التى تمنحها .

٦ – تهيئة وسائل تحقيق مبدأ المحاسبية Accountability بالنسبة للموارد .

إعداد إطار عام للمؤهلات والشهادات :

يتطلب تقويم الجودة الكاملة – فى التجربة البريطانية – إعداد إطار عام للمؤهلات والشهادات التى تمنحها مؤسسات التعليم الجامعى والعالى ، وذلك على النحو الآتى :

١ – وصف المراحل والمستويات الدراسية وساعات التدريس والتدريب ونظام الامتحانات وطبيعة المؤهل والشهادة .

٢ – أن تيسر فهم هذا الوصف والتعامل معه من جميع المستفيدين ، ويشمل ذلك الطلاب وقطاعات الانتاج والخدمات فى المجتمع .

٣ – الربط بين الإطار العام للمؤهلات والشهادات من ناحية والمرجعيات (المستويات أوالمعايير) التى يجب أن تتوافر فى كل مكون من مكونات الجودة الكلية (راجع الشكل ١) .

٤ – الربط بين الإطار العام للمؤهلات والشهادات من ناحية ، والمؤهلات والأكواد اللازمة للممارسة المهنية والمؤهلات المماثلة على المستوى العالمى من ناحية أخرى .

٥ – توفير قدر من المرونة فى هذا الإطار العام يسمح بالتغيير فى ضوء ما يطرأ على المعرفة الأكاديمية والممارسة المهنية من تغيرات وتطورات .

إعداد مواصفات البرامج :

حتى يمكن تقويم الجودة الكلية لمؤسسات التعليم الجامعى والعالى ، فإن إحدى الخطوات الجوهرية أن تقوم هذه المؤسسات بإعداد مواصفات للبرامج التى تقدمها ، وتشمل هذه المواصفات ما يلى :

١ – الجوانب المعرفية التى يتوقع للطالب أن يحرزها بعد الإنتهاء من البرنامج.

٢ – المهارات العملية الأساسية اللازمة للبرنامج (تكنولوجيا المعلومات ، معرفة كيفية التعلم ، ....إلخ).

٣ – المهارات العقلية العليا (التفكير الأبداعى – التفكير الناقد – التواصل – القدرة على حل المشكلة – القدرة على تكامل المعرفة ... إلخ).

٤ – المهارات الخاصة بالمواد الدراسية (المهارات المعملية ، مهارات البحث، المهارات العملية فى موقع العمل).

٥ – الجوانب الشخصية والإجتماعية (الاستقلال والاعتماد على الذات ، الرغبة فى التعلم الذاتى ، والعمل مع فريق ... إلخ).

إعداد المرجعيات :

يعد إعداد المرجعيات benchmark information الخطوة الحاسمة فى منظومة الجودة الكلية للتعليم الجامعى والعالى، وهذه المرجعيات تفيد فى تحقيق الأغراض الآتية :

١ – معاونة مؤسسات التعليم الجامعى والعالى على تصميم البرامج أو تطويرها.

٢ – الاعتماد عليها عند إجراء التقويم الخارجى للكلية أو المعهد .

٣ – معاونة الأجهزة المتخصصة أكاديمياً عند أعتماد أ و إجازة الشهادة ، ومهنياً عند فحص البرامج خلال منح الترخيص بممارسة العمل .

٤ – مساعدة الطلاب وقطاعات الإنتاج والخدمات فى المجتمع عند البحث عن معلومات حول مستوى أداء المؤسسة .

التقويم الخارجي :

يقوم نظام تقويم الجودة الكاملة للتعليم الجامعى والعالى فى بريطانيا على نظام المقومين الخارجيين External Evaluators ، وهو نفس النظام المعمول به فى تقويم الجودة الكاملة للتعليم قبل الجامعى من خلال مكتب المستويات التعليمية (OF-STED) وتوجد خطوات تفصيلية ابتداء من تشكيل فريق التقويم الخارجى ، والزيارات الميدانية لمؤسسات التعليم الجامعى والعالى ، وطرق جمع المعلومات وتحليلها وكتابة التقرير وطرق المتابعة .